

Infraction douanière et infraction de droit commun : L'autonomie de l'action de l'administration des douanes (Cass. crim. 2008)

Identification			
Ref 16213	Juridiction Cour de cassation	Pays/Ville Maroc / Rabat	N° de décision 2801/7
Date de décision 03/12/2008	N° de dossier 15219/6/7/2008	Type de décision Arrêt	Chambre Pénale
Abstract			
Thème Contentieux douanier et office des changes, Pénal		Mots clés Cassation, Corruption de la motivation, Détenzione di stupefacenti, Double nature de l'infraction, Incompétence de la juridiction, Infraction de droit commun, Infraction douanière, Action de l'administration des douanes, Mise en mouvement de l'action publique, تحريك الدعوى العمومية, جنح جمركية, حبازة المخدرات, شكایة إدارة الجمارك, عدم الاختصاص, فساد, مطالب إدارة الجمارك, Plainte de l'administration des douanes, Absence de poursuites par le ministère public	
Base légale Article(s) : 365 - 370 - Loi n° 22-01 relative à la Procédure Pénale Article(s) : 249 - 258 - Dahir portant loi n° 1-77-339 du 25 chaoual 1397 (9 octobre 1977) approuvant le code des douanes ainsi que des impôts indirects relevant de l'administration des douanes et impôts indirects.		Source نشرة قرارات المجلس الأعلى للغرفة الجنائية ، الجزء 2 : Revue	

Résumé en français

Le délit de détention de stupéfiants, qui constitue également une infraction douanière, ouvre à l'administration des douanes le droit de mettre en mouvement l'action publique en application de l'article 249 du Code des douanes, indépendamment de l'initiative du ministère public.

Dès lors, viole la loi la cour d'appel qui se déclare incompétente pour statuer sur les demandes civiles de l'administration des douanes au seul motif de l'absence de poursuites pour l'infraction douanière par le parquet, sans examiner la plainte et les conclusions que cette administration avait personnellement déposées. Un tel manquement constitue une corruption de la motivation équivalente à son absence, justifiant la cassation de la décision en application des articles 365 et 370 du Code de procédure pénale.

Résumé en arabe

مواد مخدرة – عدم المتابعة من أجل الجنحة الجمركية – أحقيبة الجمارك في المطالبة بالحق المدني.

لما كان من المقرر أن حيازة المخدرات هي من جهة جنحة تطالها أحكام الحق العام، ومن جهة ثانية جنحة جمركية، فإن المحكمة بقضائها بعدم الاختصاص للبت في مطالب إدارة الجمارك، بعلة أن النيابة العامة لم تتبع المتهم بالجنحة الجمركية، دون مناقشتها للشكایة المقدمة من طرف إدارة الجمارك وذكرة مطالبها المدنية الموجهة ضد المتهم يكون قرارها فاسد التعليل.

Texte intégral

القرار عدد 2801/7، الصادر بتاريخ 3 دجنبر 2008، في الملف عدد 15219/6/7/2008

باسم جلالة الملك

في شأن وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من فساد التعليل الموازي لانعدامه بدعوى أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه أيدت الحكم الابتدائي متبنيه عله وأسبابه فيما قضى به من عدم الاختصاص للبت في مطالب إدارة الجمارك بعلة أن النيابة العامة لم تتبع المتهم الحدث من أجل جنح جمركية، وأن المحكمة لا تعوض إلا الضرر الناتج مباشرة عن الجريمة موضوع المتابعة، وأنه خلافا لهذا التعليل فإنه بالرجوع إلى وثائق الملف يتبين أن إدارة الجمارك تقدمت بشكایة في الموضوع ضد المتهم وتمت متابعته من قبل النيابة العامة مما يعرض القرار فيما ذهب إليه للنقض.

بناء على المادتين 365 و370 من قانون المسطرة الجنائية،

حيث إنه بمقتضى الفقرة الثامنة من المادة 365 والفقرة الثالثة من المادة 370 من القانون المذكور فإنه يتعمّن أن يكون كل حكم أو قرار معللا من التأحيتين القانونية والواقعية وإلا كان باطلًا وأن فساد التعليل ينزل منزلة انعدامه.

وبناء على الفصل 249 من مدونة الجمارك،

حيث إنه بمقتضى الفصل المذكور فإنه في حالة ارتكاب جنحة من الجنح الجمركية المنصوص عليها والمحددة في الفصلين 279 المكرر مرتين و281 بعده، يتولى تحريك الدعوى العمومية، النيابة العامة أو الوزير المكلف بالمالية أو مدير الإدارة أو أحد ممثليه المؤهلين لذلك.

وبناء على الفصل 258 من نفس القانون،

حيث إنه بمقتضى الفصل المذكور فإنه في حالة تحريك الدعوى العمومية من طرف النيابة العامة طبقا لأحكام الفقرة الأولى من الفصل 249 أعلاه وجب إشعار إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة بذلك، واستدعاها لجلسة الأحكام قصد إيداع طلباتها على أنه يجوز لها بصفة استثنائية في حالة ما إذا لم يسبق استدعاها بصفة قانونية استئناف الحكم الصادر فيما يخص عقوبتي الغرامة والمصادرة خلال العشرة أيام المولالية لتاريخ تبليغ الحكم.

حيث لما كان من المقرر أن حيازة حيازة المخدرات هي جنحة تطالها أحكام الحق العام بمقتضى ظهير 21/5/1974 وجنحة جمركية خاضعة لأحكام مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة المصادق عليها بالظهير الشريف المؤرخ في 5/6/2000 وكان الثابت أن إدارة الجمارك في شخص ممثليها القانوني تقدمت بشكایتها في مواجهة المتهم وبمطالبها في مواجهة ولي القانون، فإن المحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من عدم الاختصاص للبت في مطالب إدارة الجمارك بعلة أن النيابة العامة لم تتبعه بالجنحة الجمركية من دون مناقشتها للشكایة المقدمة من إدارة الجمارك وذكرة مطالبها المدنية الموجهة ضده بحضور ولي القانون جاء قرارها فاسد

التعليق الموازي لأنعدامه عرضة للنقض.

من أجله

قضى المجلس الأعلى بنقض القرار المطعون فيه جزئيا في حدود مطالب إدارة الجمارك.

السيد حسن القادري رئيسا والمستشارون السادة: عمر المصاوي وفاطمة بزوط وحسن البكري وعبد الله زيادي مقررا وبمحضر المحامي العام السيد حسن قيسوني ومساعده كاتبة الضبط السيدة فاطمة إيدبركا.